

تصدر عن
اتحاد المؤسسات الإسلامية
أهم ما نشر في الصحف
لأخبار الاتحاد

النشرة
الداخلية

الصباح

السبت: ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٢

ترخيص رقم ١٠٩ / ١٩٨٧

عدد شهر حزيران ٢٠٠٢

واقع التخاذل ومرتجى المواجهة ضد الهجمة الصهيونية الأميركية*

د. محمد علي ضناوي**

ومن جهة أخرى لا بد من الإشارة إلى بعض القضايا الأساسية. أولاً: على الصعيد السياسي: إعادة الاعتبار للنهج السياسي في حياة شعوبنا على أساس أهمية العمل السياسي في بناء النظم والدول المتقدمة ومحاولة توسيع مشاركة المواطن في القرار الوطني عبر مشاركته في التشكيلات السياسية الحزبية والتنظيمية المختلفة والسعي لتطوير الفكر السياسي بما يتلاءم مع بيئتنا الحضارية لخدم تطلعات الأمة في العزة والكرامة والسعي أيضاً إلى إيجاد أطر التلاقي والتوحيد بين الدول العربية الإسلامية ضمن هدف تشكيل القوة العالمية المناسبة في مواجهة القطب العالمي الواحد. ثانياً: على الصعيد الاقتصادي: لا بد من الوقوف على القدرات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها بلداننا العربية والإسلامية والإحاطة بهذه الإمكانيات للعمل على الاستفادة منها في تقدم امتنا العربية والإسلامية وترقيتها وتسخير هذه القدرات والإمكانات لبعث القوة في هذه الأمة عبر استخدام سلاحها الاقتصادي في معركة اثبات الوجود في العالم اليوم، وعلى الأخص مقاطعة البضائع الأميركية والصهيونية الممكنة مقاطعتها والتي يوجد بديل عنها محلياً أو في المناطق ذات التعاطف مع أمال شعوبنا أو على الأقل غير العدائية. إن توحيد قدرات الأمة وإمكاناتها الجبارة والقوية في سوق إسلامية وعربية اقتصادية أو في منظمة تجارية عربية مع كافة مستلزماتها مقدمة طبيعية على طريق الوحدة أو الاتحاد، ومن شأنها في حال تحققها أن تقلب المعادلات الدولية. ثالثاً: على الصعيد الثقافي والحركي: متابعة مستمرة من قبل الملقين العرب والمسلمين للطروحات المناهضة للعروبة والإسلام مع طرح الثقافة الإسلامية والعربية كأداة إحياء وتغيير للواقع المتخاذل وذلك عبر كل الوسائل الممكنة والمتاحة فضلاً عن إعادة الاعتبار لهذه الثقافة أمام طغيان الثقافة الغربية. رابعاً: على الصعيد الاجتماعي والإعلامي: العمل على تأكيد الترابط الاجتماعي وتثمين قيمه المستندة إلى تراثه الإسلامي والعربي وتنظيم المجتمعات العربية والإسلامية وفق حضارتها الراسخة المتمثلة بتطلعاتنا وأماننا في العيش الحر الكريم وإعطاء الفرد والأسرة دورهما في الحفاظ على البنية المجتمعية بما يتوافق مع طروحنا الحضارية. يتصل بذلك اتصال مباشر ووثيق لتحسين وسائل الإعلام من التسلل الصهيوني والتأثير الأميركي ونشر ثقافة الميوعة والتخثت والتدمير الأخلاقي وما يرافقه من عهر وأباحت... كما يجب الارتقاء بوسائل الإعلام إلى مستوى قضايا الأمة واعتبارها وسيلة بناء لا وسيلة هدم أو أداة طمس شخصية الأمة وحضارتها. لذلك نرى بداية العمل بالخطوات التالية:

- ١- الانتهاء من الحوار الإسلامي، القومي بتحديد الأطر وأصدار ميثاق المفهوم والعمل.
- ٢- تفعيل الحوار الحضاري الداخلي بين المسلمين والمسيحيين وبين الأمة وحضارات الخارج.
- ٣- توسيع المشاركة من قبل التنظيمات والأحزاب والمؤسسات العربية والإسلامية في المؤتمر القومي الإسلامي لتفعيل دوره في تحقيق التضامن العربي والإسلامي وتحقيق ميثاقه المنشود.
- ٤- السعي الحديث لتفعيل دور المؤتمر بإقامة مؤسسات تنظيمية دائمة يكون بإمكانها وضع الآليات التنفيذية لمختلف برامجها ومناهجها وتطلعاتها.
- ٥- التأكيد على الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي والدول الإسلامية ووضع آليات التحصين.
- ٦- وجوب تعزيز الخصائص في كل البلدان العربية والإسلامية واعتباره بحق سمة مسنقة وخاصة فيما يتعلق بالحريات وحقوق الإنسان.
- ٧- رفض العولمة الأميركية واعتبارها مظهر صهيونياً لتدمير كينونات الشعوب وعلى الأخص الإسلامية والعربية ووسيلة لتفريغ المقاطعات الاقتصادية من محتواها وأداة لتأمين السيطرة اليهودية على مقدرات الشعوب سواء عن طريق منظمة التجارة العالمية أو على صعيد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- ٨- تفعيل البحث العلمي والإستراتيجي والمستقبلي ولك الارتباط بين بعض مراكز البحث استقبلي والعلمي في الوطن العربي والإسلامي مع الجهات المعنية الخارجية مع ما يستلزم ذلك من توفير المال اللازم لتحقيق الذاتية والاستقلال في مثل هذه المراكز المهمة.
- ٩- احتضان الطاقات العنمية في الوطن العربي والدول الإسلامية والإنخراط في بناء الأمة ضمن مشروع خماسي وعشري من أجل الترفي.
- ١٠- محو الأمية التقليدية والامية المستحدثة الناتجة عن عدم معرفة علوم التكنولوجيا وحسن استخدامها.
- ١١- محاولة الاعتماد على الذات في كل ما يمكن أن يتوفر بفضل سواعد أبناء الأمة وما ينتج في أرضنا الطيبة أسوة بما كان في ماضينا واستفادة من تجارب شعوب تعيش في عالمنا تجاوزت مشاكلها القاسية وصولاً إلى تطوير قدراتها الذاتية عالمياً بعد الحرب واليابان والصين وماليزيا.

وأيضاً لا بد من السعي الدؤوب لتحقيق ما يلي:

إن مشروع الاستنهاض يجب أن يستفيد من جميع الإمكانيات والطاقت الكامنة في شعوبنا العربية والإسلامية وأن يحسن تنظيمها ليحسن طرحها في مواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي المتفطرس. إن هذه المواجهة تتعاظم يوماً بعد يوم لذلك يجب أعداد العدة لها وتأمين عناصر الصمود للضرورة للحفاظ على وجودنا وهويتنا الحضارية ورفع وتيرة الرفض والمقاومة بكل الوسائل الممكنة مع محاولة تأمين تماسك جبهتنا الداخلية والعمل سوياً ما أمكن ذلك حكوماتاً وشعوباً.

لم يعد من الجائز الاكتفاء بطرح الشعارات وتحريك العواطف، كما لم يعد نافعا الاقتصار على التعاطي مع النتائج ومحاولة تلطيف الاحتجاجات ومعالجة الخسائر. ولا بد من الخروج من الواقع الراهن باعتماد استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى المعطيات والحقائق والوقائع لتطرح البدائل المقنعة وليس الممكنة فحسب، وهذا يتطلب بداية طرح الأمور بكل صراحة وموضوعية ومخاطبة العقل العربي والمسلم وليس فقط القلب والمشاعر. كما يتطلب ذلك وقفة مع الذات ونقداً بناءً واعترافاً بالأخطاء وتسمية الأمور بمسمياتها. هي عملية شاملة وأعية عقلانية مدروسة ينهض بها المعنيون من حكام ومحكومين في أن معاً أو بالتتابع.

إن أكثر ما يطرح على الساحتين العربية والإسلامية وما ينتهجه المؤتمر القومي الإسلامي هو محاولة التوفيق بين الشعوب العربية والإسلامية وبين الأنظمة بحيث نتجاوز فيه كثيراً من المعطيات ونغض الطرف عن كثير من التجاوزات والارتباطات في محاولة جادة لإعادة الاعتبار إلى وحدة الصف ووحدة الهدف في صراع حضاري كبير هو الصراع ضد الصهيونية وإمبريكا وحلفائها الذين يريرون علواً في الأرض واستكباراً.

إن محاولة التوفيق هذه يجب أن تمنحها الفرصة المناسبة وإن نحاول جادين لإيجاد الملاصقة بين مختلف قياداتنا الوطنية والقومية والإسلامية من أعلى الهرم إلى القاعدة العريضة والمثله لأحزابنا ومنظماتنا وهيئاتنا ومفكرينا وفعلانياتنا وعلى مختلف الصعد. ومن أجل هذا نرى أنه لا بد من تخصيص هذا الطرح بالإشارة إلى بعض القضايا التي تحيط بالموضوع بخطوة أولى تمهيدية.

وإن أول خطواتنا الناضجة: إعادة الثقة بين السلطة والشعب في بلداننا العربية والإسلامية من أجل هذا لا بد من:

- * توحيد الجهود الشعبية العربية والإسلامية عبر مؤسساتها وتنظيماتها المختلفة للوصول إلى قواعد التفاهم والتلاقي مع النظم الحاكمة على أسس المواجهة للمشروع الصهيوني الأمريكي، والتوصل إلى قواسم مشتركة تستبعد فيه مرحلياً عوامل التناحر باعتبار أن أولوية المواجهة مع العدو مقدمة على أي شيء آخر.
- * دعوة السلطات الحاكمة في البلدان العربية والإسلامية إلى حوار مع شعوبها للوصول إلى قنوات مشتركة إزاء القضايا المصرية، وأهمها مشروع الصراع مع العدو الصهيوني الغابر والعمل على الصالحة الداخلية مع قوى المجتمع المدني ومؤسساته لتوفير حد مقبول يصلح منطلقاً للتعاون في سبيل مواجهة القضايا المصرية.

إن الاعتراف بواقع الهزيمة والخذلان يضعنا في أول طريق النهوض وهو ما يدفعنا إلى تبني رؤية واضحة وأقية مستقبلياً العربي والإسلامي. ومن مفردات هذه الرؤية وجوب صياغة استراتيجية واضحة للأهداف البعيدة المدى والتوافق على المرحلة في التطبيق والتنفيذ ثم الحرص على التعامل مع المستجدات ضمن منطق الحاجات المرحلة واعتماداً على خطط عقلانية وممكنة، دون نسيان أو تناسي برامجنا الاستراتيجية. ولا يكون ذلك إلا عبر وسائل وأدوات تناسب وحاجات وأهداف الصراع الحضاري مع المشروع الصهيوني الأمريكي المتعاظم في المنطقة والعالم.

لعل من أهم النقاط الساخنة في عالمنا العربي والإسلامي اليوم قضيتان عابلتان مترامتان كل منهما أكثر من نصف قرن رغم وجود قرارات دولية بتسويتها.

فلسطين والمناطق العربية المحتلة في الجولان والمزارع اللبنانية وقضية كشمير وكلاهما يمثلان خطراً داهماً متعدد الجوانب ويشكلان محورا إستراتيجياً تهدد بدماء العرب والمسلمين في حين تعلن الأمم المتحدة دولة تيمور وتسلخها عن أندونيسيا خلال أقل من سنتين مما يشير بوضوح مدى الضلوع العالمي في مواجهة قضايا الأمة العربية والإسلامية وسعيه الدائم إلى تفكيك الوطن العربي والإسلامية من أجل هذا كان لا بد من:

- أولاً: احتضان المقاومة وتاصيل وتعظيم الموقف الإستراتيجي: يحتاج الموقف الإستراتيجي إلى مزيد من التوضيح والتعبئة وإلى كثير من النشر والتعميم فكيف إذا كان الأمر متعلقاً بتحرير فلسطين وطرده اليهود المحتلين الغاصبين؟
- وتبني المقاومة بشقيها الإيجابي والسلبى ضد العدو الصهيوني وأفرائمه ومؤيديه وتوفير كافة طاقات الدعم والتأييد مالياً ومعنوياً وعلى كل صعيد خياراً أساسياً لتحقيق الهدف بتحرير فلسطين وعلى هذا يجب اعتبار المقاومة بشقيها طريقاً للتحرير وأنها الوسيلة الأمثل ضمن المعادلات الـ الرأبنة، كما أن تعبئة طاقات الأمة في تنفيذ وسائل المقاومة السلبية والإيجابية ورفع وتيرتهما ابتداءً بتوعية شعوب العالم بحق المقاومة للشروع حضارياً وعلمياً والتفريق بينها وبين الإرهاب الذي لا هدف له إلا الأرواح مسروراً بمختلف ألوان المقاطعة لإقتصاديات إمبريكا والعدو الصهيوني ومن يتناصرهما وانتهاء بتوفير الدعم المالي والإعلامي والاجتماعي ما أمكن ذلك.
- إن كل ذلك واجب على كل عربي وعلى كل مسلم بل وعلى كل حر في العالم.

ثانياً: العمل السريع على نزع فتيل التفجير في القارة القهظية وحل مشكلة كشمير ونسوية الخلافات الداخلية العربية والإسلامية. إن ما تشهده القارة الهندية من تفجير خطير بسبب المشكلة التشميرية العادلة يجب العمل على حله بكل الوسائل المتاحة فتشمير كاتقضية التسلطية عمرها ٥٥ سنة واحتلت الهند قسماً كبيراً منها ولا تزال، والخوف كل الخوف من تدمير البنية التحتية لباكستان كما حصل في أفغانستان فيفتح جرح تازف جديد في جسم الأمة الواحدة... كما أن سائر الصراعات والخلافات العربية والإسلامية الداخلية يجب تطويقها وانهاؤها كما في المغرب والجزائر والصومال وأيضاً العراق.

نعيش الإمتان العربية والإسلامية حالة هزيمة واضحة أمام المشروع الصهيوني-الأمريكي في المناطق العربية والإسلامية. ومهما حاولنا التستر والهروب من واقعنا المأساوي فإن الوقائع اليومية تؤكد هذه الحالة "الانهزامية" بآشع صورها وأكثرها إبلاماً. وما الحصاد اليومي من العمليات العسكرية الصهيونية في فلسطين إلا تلبيةً للإيقاع المتواصل الذي يعمق روح الهزيمة لدى العرب والمسلمين ويرسخ الشعور بالاحباط والاستسلام. حتى حركات الاحتجاج والاعتراض بصورها المظهرية باتت جزءاً من عملية التكريس لواقع مؤلم يتحول يوماً بعد يوم إلى ما يشبه "القدر المحتوم" الذي لا مفر منه فلا يجد العرب والمسلمون أزاءه إلا الرضوخ والأذعان (لا سمح لله) ولولا لمعات جهادية ونماذج استشهادية ومواقف بطولية تسطرها المقاومة المستبصلة وبخاصة على أرض لبنان "التحرير" وفلسطين "الحبيسة" لعدمتنا العزة وفقدنا عوامل الثبات وإمكانات التغيير.

وهكذا فإذا نظرنا إلى واقع العرب والمسلمين نجد على المستوى الرسمي (السلطوي) مرتبطاً، بشكلاً أو بآخر، بشبكة السياسة الأميركية، وبات رجاله شاذواً أم أبوا، جزءاً من "المؤامرة" وعنصرها من عناصرها سواء كانوا حلفاء لأمريكا بامتياز أو على وجل.

ويتركز الأداء الرسمي لمعظم السلطات الحاكمة العربية والإسلامية مناطقها أو في الخارج على تلبية احتياجات المشروع الأمريكي بطرق مختلفة ووفق الرعاية الأميركية المناسبة.

ونتيجة لهذا الدور الخطر والمشبوه تعيش الأمة الحاكمة في البلاد العربية والإسلامية أزمة ثقة بنفسها وبشعوبها، فترفضها أكثر فأكثر في إبداعات حماسة أدواتها والإتجار باندفاع أكبر للمخططات المرسومة لها بذريعة الحفاظ على المكتسبات وتحصين النظام. فين الهوى الملتزم بالطروحات الأميركية وبالتالي الصهيونية. وبين المعارض المواجه لتلك الطروحات تتضح لعبة الأمم والترويض حكماً ومحكومين وأخضاعهم للمخططات الصهيونية التي تسعى إلى تكريس الكيان الصهيوني وجوداً والقبول بريادته دوراً فيما يسمى النظام العالمي (الأمريكي) الجديد.

وعلى الصعيد الشعبي (الجهامي) تتجمع خيوط التأثير المباشر وغير المباشر بين أصابع لها إيقاع مؤزّن ومحبوب النتائج لتبقى (الحركة) في الأطنام العام تحت السيطرة والتوجيه. وتعاني تشكيلات المجتمعات العربية والإسلامية الشعبية من مشاكل مزمنة تجعلها بوجه عام غير قادرة على المواجهة في حال كان ذلك ضرورياً. بينما تخضع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية باستمرار لوجبات الأمن "السياسي" و"الاجتماعي" للبقاء على مصدوبة دورها أو إبقائها ضمن دائرة الاستهلاك المحلي أو توجيهها باتجاهات مدروسة تخدم مصلحة الأنظمة الحاكمة وتوجهاتها.

إن الواقع العربي والإسلامي يبعث على المرارة والألم في ظل غياب عناصر المواجهة الحقيقية للمشروع الأمريكي-الصهيوني في المنطقة العربية والإسلامية كما أن بعض (حركات) الرفض والاعتراض يتم توظيفها أو تطويقها بشكل أو بآخر لأفراغها من مضمونها على أن تبقى مجرد تنفيس للاحتقان العاطفي ليس إلا وذلك ضمن محاولات حثيثة لغصر عناصر المواجهة عن بلوغ إبداعات حركة المواجهة المناسبة للمشروع الأمريكي-الصهيوني.

لقد بات التخاذل والاستسلام من سمات واقعنا المرير وهو ما يحز في النفس ويؤلم، فبعد سقوط أكثر الأنظمة في الشرق الأمريكي-الصهيوني... يجري إلحاق الشعوب شيئاً فشيئاً بأنظمتها لتستسلم (قدر الموهوم) مع ظلال كذبية من التبرير المتعاطف والقلق المتفاقم والأوضاع الاقتصادية المتردية وهو ما يوفر المناخ الملائم لنجاح المخططات الأميركية والصهيونية.

من هنا نشأ ونعيش بدايات انعدام الثقة وفقدان مقومات الصمود والهروب إلى الأمام في رغبة جامحة لتجاوز الحقائق والوقائع والمسلّمات، ولتأكيد ثقافة جديدة وقيم تتناسب مع "عولمة" أميركية بآثر متعددة.

من هنا أيضاً كان لا بد من قراءة الصراع عميقة وإطلاقه على صوته الحقيقية، خطورة الهجمة الأميركية-الصهيونية باتت تهدد أسس الحضارة العربية والإسلامية تحت ستار محاربة "الأرهاب" بينما لا تزال مفردات المواجهة العربية والإسلامية ضعيفة ونون المستوى وتحداً إلى انهاء شديداً وإلى إطلاق رشيده لتناخذ دورها في معركة المصير.

من هنا لنا أن نسأل: كيف السبيل إلى إعادة قراءة "الصراع" في موقعه الخطر وضمن الحالة العربية والإسلامية الراهنة؟ وما هي الوسائل الناجعة لمواجهة حالة الخذلان والهزيمة؟ وإعادة قيم العزة والذاتية والوجود الحضاري المتعفن. وهل تقي الآليات المتبعة حالياً للمواجهة المطلوبة؟ هناك أسئلة عديدة لا بد من طرحها وإعمال الفكر فيها ومناقشتها باستفاضة حتى نصل إلى تحديد ملامح لسبل المواجهة من جديد، بعدما أصبحنا في مواقع الدفاع الخلفية وقد لا يتبقى لنا شيء يعيننا على المقاومة والمواجهة. وعلى هذا فمن الواجب كخطوة أساسية استعادة المشروع النهضوي العربي الإسلامي بألفاظه المتعددة وطروحاته البصيرة.

كما لا بد من إعادة نظر شاملة بوسائل المواجهة المطروحة للخروج بنتائج ملموسة تأخذ بعين الاعتبار المستجدات الطارئة.

* ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر القومي-الإسلامي الذي عقد مؤخراً في بيروت.

** عضو المؤتمر القومي الإسلامي ورئيس جمعية الانتقاء الإسلامية اللبنانية واتحاد المؤسسات الإسلامية

محاضرات عن «الوقف الخيري المستقل».. تجربة لبنانية

د. ضناوي: أدعو إلى هيئة تنسيق وقضية عليا ومجلس أعلى للأوقاف

الوقف أحد أهم المنجزات في تأطير الخير وتنظيمه منذ مطلع الإسلام

طرابلس - عبد القادر الأسمر



د. محمد
علي ضناوي

- ثم تسأل: ويظهر الجمعيات وقد تملك عقارات وأموالاً وتراخيص مؤسسات تربوية وتجارية، فهل إذا أراد القائمون على الجمعية أن يوقفوها وما تملك أو قسمها منها صبح وقفهم؟ وكيف تكون التولية عليه وماذا عن حقه وتصفيته؟ أم أن الجمعية تنعاض مع الوقف ولا يصح الوقف فيها ولا في أملاكها؟

وأردف الدكتور ضناوي: أن هذه التساؤلات وسواها تفرض دراسة الحجة دراسة مستفيضة

أعضائه ومدة ولايته أو تسمية آخرين. كما يتعين تحديد إطار المراقبة على أعمال المجلس وهو ما يسمى عادة في كتب فقه الوقف بـ «النظر» أو «النظارة» وهو الذي يحل محل القاضي في كثير من المهمات الإشرافية والمحاسبية.

مشكلة جمود حجة الوقف

ثم تطرق د. ضناوي إلى مشكلة كبرى هي جمود حجة الوقف على ما أخذاره واقفه «فاوقف مع وقفه التجديد والتطوير» وقال: أن من أهم خصائص الفكر والفهم الإسلاميين خاصية القدرة على استيعاب حركة الزمن الجديد وظروفه، والحيرة للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني. ومن هنا يجب أن توضع حجة الوقف في أفق المرونة والحركة ولكن أيضاً ضمن مستلزمات الجمود والثبات.

وأبدى المحاضر إعجابه بالمشروع المصري الذي نص على عشرة شروط، للوقف أن يشترطها لنفسه وهي: الاعطاء، والإدخال، والإخراج، والزيادة، والنقصان، والتغيير، والاستبدال، والأبدال «غير أنه أخطأ حين حصر الشروط هذه بالوقف ولم يجر للوقف منحها لغيره».

وأماك الجمعيات الموقوفة

ومن الأمور المثارة أيضاً - يتابع د. ضناوي - مسألة الجمعيات وأماكن وقفها لأملاكها العقارية والفكرية والمعنوية، مؤكداً أنه ليس من نص يمنع الشخص المعنوي الاعتباري أن يعلن وقفاً بشروط يراها خاصة وأن الشخص المعنوي هنا الجمعية، ويؤكد أن وقف الجمعية لأملاكها المختلفة أكبر إنجاز يعد في حياتها... وهو وقف يحمي تلك الأملاك من أية مصادرة أو تدخل، ويبقيها وفق ما تبرع به أصحابها.

ثم تحدث المحاضر عن تجربة الوقف الخيري المستقل في لبنان، وعدد منها: «وقف البر والاحسان» في بيروت، الذي يملكه جامعة بيروت العربية وهو وقف ذو تولية جماعية، ووقف كلية الآداب الأوزاعي، بتولية جماعية ووقف «الجامعة اللبنانية السورية» قيد الإنشاء في بيروت، ووقف «بيت الدعوة والدعاة» بتولية جماعية، ووقف «بيت الزكاة» والوقف الإسلامي للعمل الاجتماعي، بتولية جماعية.

مقترحات مناسبة

وبعد أن استعرض الدكتور ضناوي تجربة وقف بيت الزكاة في طرابلس ولبنان خلص إلى أنه «بناء على تجربة بيت الزكاة في لبنان وحفاظاً على ملكية أموال المسلمين المتبرع بها (خيرات وذكوات وصداقات) ومنعاً لأي أشكال قد يرد على تلك الأموال والممتلكات، وتعميماً للإطار الوقفي باعتباره نموذجاً إسلامياً لصيغاً بحضارة المسلمين عبر الأجيال واسلوباً نموذجياً في الخدمة العامة يختلف في بعض أصوله ومعطياته عن إطار الجمعيات، فإنا ندعو جميع الجمعيات والمؤسسات الإسلامية في لبنان والعالم العربي والإسلامي إلى اعتماد صيغة الوقف الخيري المستقل، خاصة لجهة أملاكها وعقاراتها التي وصلت لله الحمد إلى حد الصروح الكبيرة».

كما دعا المحاضر إلى إيجاد هيئة تنسيق عليا يشترك فيها جميع تلك الأوقاف المستقلة ويهدف اغناء الجانب الشرعي في العمل الوقفي المستجد بصورة خاصة. وإلى إيجاد مجلس أعلى للأوقاف يكون مشتركاً بين الأوقاف المستقلة وبين الأوقاف التابعة لدار الفتوى أو لوزارات الأوقاف ضمن أهداف التنسيق والتطوير والتناصح والتنويع.

يجب معالجة جمود حجة الوقف وأماكن وقف الجمعيات لأملاكها

- وأن كانت القيادة الجماعية هي الأنسب والأفضل للعمل، خيرياً كان أم غير خيري، فهل يمكن أن يتحول متولي الوقف إلى جماعة ومن له فيها سلطة التقرير في تسيير العمل في وجوهه المختلفة؟

- يرتبط الوقف بحجة الوقف، وبعد لزومه ترتفع يد الوقف ويبقى الوقف مرتبطاً بحجته، فهل يمكن أن نجعل الوقف مؤسسة تخضع لعوامل التعديل والتغيير في نظامها الأساسي (الحجة)، أم أن هذا يتنافى مع تأكيد الوقف ولزوم شروط الوقف الأساسية؟

بحيث تجيب على مختلف الاسئلة وتضع الاجابة عن احتمالات مستقبلية بقدر الاجتهاد الممكن وضمن نصوص مرنة لا تتعارض مع ثبات الحجة ولا مع الاجتهاد الممكن في الزمن القادم. وعلى هذا كان لا بد من وضع القواعد الأساسية لحجة جديدة تشكل فعلاً تطوراً نوعياً في صياغة الحجج ووثائق الأوقاف وبالتالي وضع قواعد مستجدة في تطبيق فاعل ومفيد لأركان الوقف الخيري الجديد.

الوقف الخيري عام المنفعة

ورأى، انطلاقاً من أن المشرع الوضعي في أكثر العالَم الإسلامي قد منع إعلان الأوقاف الذرية المريدة التي توقفت على ذرية محددين يعينهم الوقف، وأنه لا يبقى أمامنا إلا الوقف الخيري عام المنفعة غير المحدد لجهة استحقاق رقابة من ذرية الوقف.

ويضيف: وعندما ينظر إلى الوقف الخيري على أنه صيغة يمكن أن تضم مجموعة أموال مختلفة وأن تستمر مع تنوع في المصادر، يغدو الوقف أكبر من تحييس منفعة معينة لصالح مجموعة من المستحقين فحسب... ويتكون الشخصية المعنوية الجديدة يتمكن الوقف من تلقي التبرعات، فالصيغة الوقفية الخيرية الجديدة يمكن أن لا تقف عند تسهيل ثمر الموقوف فقط بل يرخص له الوقف بالضم إليه ثمار تبرعات وصداقات أخرى لم يشأ أصحابها إنشاء أوقاف خاصة بها، بل أرادوا ضمها إلى وقف جامع يتشكل منها جميعاً صندوق الوقف... وهذه الشمولية يقرها الوقف الذي منح وقفه الشخصية المعنوية الجديدة وحق استلام الخيرات والصداقات وتسجيلها في الدوائر المختصة على اسم الوقف نفسه وتسجيل ريعها جميعاً في سبيل الغرض الذي قام من أجله الوقف، وبذلك يصبح الوقف خبيراً في انشائه واسلوبه وتوزيع خيراته وسبباً جامعاً لفعل الخير وللتسهيل على الناس بايتانها وتلقيها.

ويضيف المحاضر: أن كون الوقف الخيري الجديد بهذه الشمولية وجب أن يكون متوليه مجلساً أو هيئة أو قيادة جماعية، ومن هنا أيضاً جاءت الفكرة بوجوب تحول المتولي من فرد إلى مجموعة تسمى «مجلس التولية» أو «مجلس أمناء التولية» وهذا يستتبع تحديد صلاحيات المجلس ووضع ضوابط اختيار

دعاً رئيس جمعية الانفاق الإسلامية د. محمد علي ضناوي إلى اعتماد صيغة الوقف الخيري المستقل في أملاك وعقارات الجمعيات والمؤسسات الإسلامية، وإلى إيجاد هيئة تنسيق وقفية عليا، ومجلس أعلى للأوقاف ضمن أهداف التنسيق والتطوير والتناصح في إطار الترابط الحضاري الذي يؤكد الإسلام على كل صعيد.

الوقف في الحضارة الإسلامية

جاء هذا في محاضرة ألقاها ضناوي في المؤتمر الإسلامي حول الأوقاف الإسلامية بعنوان «الوقف الخيري المستقل» استهلها بالتأكيد على أن الوقف هو أحد أهم المنجزات في تأطير الخير وتنظيمه منذ مطلع الإسلام واستناداً إلى مختلف العصور الإسلامية.. بل أن الأوقاف هي إحدى ظواهر الثقافة الإسلامية في الإطار الاجتماعي... ومرة لحركة المجتمع المسلم في مجال الدعوة الإسلامية والخدمة الاجتماعية والعلمية.

وأضاف: وقد ظهرت على امتداد التاريخ الإسلامي ألوان عديدة من الأوقاف كالانفاق على فقراء ومستحقين إلى إطعام الطعام وإيواء الأيتام والمطلقات، إلى رعاية طلاب العلم ودوره ومدارسه، إلى المساجد وتلحقها ومدرستها وأئمتها، ونشر العلم الديني وكتبه، إلى الاهتمام بمرافق اجتماعية وإنسانية وصحية وتربوية وأيضاً عسكرية، وحتى الهرة والكلاب وجبر الصحفة المكسورة، وتزويج العزاب والعرسنان وتأمين المأوى لهم وتحسين النشاط النفسي للمريض بتعيين أدلاء نفسانيين وتأمين السلاح والخبرة للمجاهدين إلى غير ذلك من أغراض البر ومعالجة الظواهر المستوطنة أو المستجدة على كرم الدهور.

كيفية إنشاء الوقف

أما عن كيفية إنشاء الوقف، فقد تطرق المحاضر إلى أسلوبين: أسلوب الجمعية التي ترخص من وزارة الداخلية أو الشؤون الاجتماعية، واسلوب إعلان مؤسسة عامة المنفعة. وقال: فأما الجمعية فهي أسلوب مستجد، وغربي المنبت وأن تبنته الدولة العثمانية في آخر أيامها ونظمته الحكم اليوم على امتداد العالم الإسلامي.. بينما الوقف أسلوب إسلامي الأصل.

ثم ثار الدكتور ضناوي بين الأسلوبين فرأى أن الجمعية كتلة خاض لا يستطيع أحد من خارجها المشاركة فيها ولا محاسبة المسؤولين عنها.. وكثيراً ما يحدث فيها من انشقاقات، خاصة في مناسبات الانتخابات الدورية، الأمر الذي قد يعرض الجمعية للاضمحلال، وهو ما يؤثر سلباً في تطور أعمالها الخيرية.. كما أنه يمكن للوزارة أو الحكومة أن تحلها وتصادر أموالها وأملاكها، وهو ما يشكل خطراً على المؤسسات الخيرية وهذا ما يمكن أن يتجنبه الوقف.

أما الوقف فهو حيس الخير في سبيل الله في وجه محددة وهو ليس وقف عقارات وأرض وحسب، وإنما يصح أيضاً في الأموال المنقولة والفكرية والمعنوية والنقدية وفي المؤسسات على أن يكون على هذا الوقف متول يديره ويحفظه وينميها ضمن كتاب للوقف هو دستوره ومنهجه.

صيغة الوقف

ثم طرح المحاضر عدة تساؤلات تتعلق بصيغة الوقف كمؤسسة مستقلة ومنها:

- هل يصح أن تكون الأعمال الخيرية منشطة بفرد واحد (متول)؟ ويضيف: لقد كان من أسباب أسدال الستار على الأوقاف الذرية سوء إدارتها من قبل متوليها ونظارها، فهل تعيد الكرة في الأوقاف الخيرية الجديدة ونسند أمر إدارتها إلى متول فرد على كل وقف، يرأسه ناظر فرد أيضاً؟ ألا يشكل ذلك خطراً على الوقف الخيري كما كان الشأن في الوقف الذري؟